

Distr.: General
2 July 2002
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والخمسون

البند ٦٧ (هـ) من جدول الأعمال المؤقت*

نزع السلاح العام الكامل: الأمن الدولي

لمنغوليا ومركزها كدولة خالية من

الأسلحة النووية

الأمن الدولي لمنغوليا ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية

تقرير الأمين العام

موجز

عملاً بقرار الجمعية العامة ٣٣/٥٥ قاف، دُعيت الدول الأعضاء، بما فيها الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، إلى مواصلة التعاون مع منغوليا في اتخاذ التدابير اللازمة لتوطيد وتعزيز استقلالها وسيادتها وسلامتها الإقليمية وحرمة حدودها وأمنها الاقتصادي وتوازنها الإيكولوجي ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية، وكذلك سياستها الخارجية المستقلة.

وفي نفس الوقت، طُلب إلى الأمين العام وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة مواصلة تقديم المساعدة إلى منغوليا لاتخاذ التدابير اللازمة في هذا الشأن.

* A/57/150.

ويتضمن هذا التقرير وصفا للتطورات الجديدة، وللمساعدة المقدمة إلى منغوليا من الأمانة العامة وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة. وفيما يتعلق بمركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية، قامت الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، على نحو مشترك في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، بإصدار "بيان بشأن الضمانات الدولية المتصلة بمركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية"، أخذت فيه بعين الاعتبار وضع منغوليا الجغرافي الفريد، وأكدت هذه الدول من جديد ضماناتها الأمنية، الإيجابية والسلبية، الواردة في قرار مجلس الأمن ٩٨٤ المؤرخ ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٥. ومن منطلق مساعدة منغوليا في تعزيز مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية، قامت إدارة شؤون نزع السلاح التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، من خلال مركزها الإقليمي المعني بالسلام والأمن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بتنظيم اجتماع لفريق من الخبراء غير الحكوميين تحت رعاية الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بسابورو في اليابان. وفي أعقاب هذا الاجتماع، اعتمد الخبراء "وثيقة سابورو" التي تتضمن توصيات تشمل عناصر لصك دولي ملزم قانونا يعترف بمركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية.

واتفقت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مساعدة منغوليا في تعزيز أمنها الدولي عن طريق الاضطلاع بدراستين بشأن "الضعف الاقتصادي" و "الضعف الإيكولوجي". وقام مكتب منسق المساعدة الإنسانية التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ووكالات أخرى للأمم المتحدة بمواصلة دعم الأمن الدولي لمنغوليا من خلال أنشطة هذه الهيئات في البلد.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	٢-١	 مقدمة - أولا
٤	١٣-٣	 الأنشطة المتعلقة بمركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية - ثانيا
٦	٣٦-١٤	 الجوانب غير النووية للأمن الدولي لمنغوليا - ثالثا
١١	٣٧	 خاتمة - رابعا

أولا - مقدمة

١ - في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، اتخذت الجمعية العامة القرار ٣٣/٥٥ قاف، المعنون "الأمن الدولي لمنغوليا ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية"، ويرد أدناه نص الفقرات ٥ و ٧ و ٨ من هذا القرار:

"إن الجمعية العامة،

...

"٥ - تدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة التعاون مع منغوليا في اتخاذ التدابير اللازمة لتوطيد وتعزيز استقلالها وسيادتها وسلامتها الإقليمية وحرمة حدودها وأمنها الاقتصادي وتوازنها الإيكولوجي ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية، وكذلك سياستها الخارجية المستقلة؛

"٧ - تطلب إلى الأمين العام وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة مواصلة تقديم المساعدة إلى منغوليا لاتخاذ التدابير اللازمة المذكورة في الفقرة ٥ أعلاه؛

"٨ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين عن تنفيذ هذا القرار؛"

٢ - وقد أعد هذا التقرير استجابة للطلب الوارد في الفقرة ٨ من القرار السالف الذكر.

ثانيا - الأنشطة المتعلقة بمركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية

٣ - منذ تقديم التقرير الأخير عن هذا الموضوع (A/55/166) المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٠، وقعت التطورات الموضحة فيما يلي.

٤ - أثناء الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة المعقودة في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، صدر من قبل الاتحاد الروسي والصين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية "بيان بشأن الضمانات الأمنية المتعلقة بمركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية" (A/55/530-S/2000/1052)، حيث أخذت هذه الدول في الاعتبار مركز منغوليا كدولة طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية غير حائزة للأسلحة النووية، وكذلك وضعها الجغرافي الفريد. وقامت هذه الدول أيضا، من بين جملة أمور، بإعادة تأكيد التزامها بالسعي من أجل اتخاذ مجلس الأمن لإجراءات فورية لتقديم المساعدة إلى منغوليا، كدولة طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية غير حائزة للأسلحة النووية، وفقا لأحكام قرار المجلس ٩٨٤ (١٩٩٥) المؤرخ ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٥، والضمانات الأمنية السلبية الانفرادية التي قدمتها كل منها على النحو الوارد في إعلاناتها الصادرة في ٥ و ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥ والمشار إليها في قرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥). وفي نفس البيان، أشار الاتحاد الروسي والصين إلى الارتباطات الملزمة قانونا التي تعهدا بها فيما يتعلق بمنغوليا، وأكدوا تلك الارتباطات من خلال إبرام معاهدات ثنائية مع منغوليا بشأن هذه المسائل.

٥ - وإلى جانب اعتماد القانون المحلي الذي يحدد وينظم مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية من قبل المجلس الأعلى لمنغوليا، أي برلمان منغوليا، في شباط/فبراير ٢٠٠٠ (A/55/56-S/2000/160)، كان هذا البيان المشترك للدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية مساهمة إيجابية في سبيل مواصلة تشجيع مبادرة منغوليا المتعلقة بمركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية.

٨ - وأثناء السنتين الأخيرتين، قامت إدارة شؤون نزع السلاح التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، عن طريق مركزها الإقليمي المعني بالسلام ونزع السلاح في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بمواصلة تزويد منغوليا بالمساعدة اللازمة لاتخاذ الترتيبات الضرورية في مجال توطيد وتعزيز مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية، من خلال إدراج هذه المبادرة في جدول أعمال الاجتماع الإقليمي الثالث عشر لترع السلاح في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، الذي عُقد بكاتماندو في آذار/مارس ٢٠٠١، وأيضاً في جدول أعمال حلقة دراسية سبق عقدها بناغازاكي في اليابان بشأن "الأمم المتحدة ونزع السلاح" حيث ساعد المركز في تنظيم هذه الحلقة في آب/أغسطس ٢٠٠١. وفي كلا الاجتماعين، عرض المشاركون من منغوليا سرداً تاريخياً موجزاً لتلك المبادرة، منذ إعلانها في عام ١٩٩٢ وإلى حين اتخاذ الجمعية العامة لقرارين لها واعتماد القانون المحلي في هذا الشأن. وأعربوا عن تقديرهم لقراري الجمعية العامة وللبيان المشترك الصادر عن الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، ومع هذا فقد قالوا إن منغوليا ترى، في نفس الوقت، أن هذه الوثائق الثلاث تعززها التعريفات والتنظيمات المتصلة بمركز الدولة الخالية من الأسلحة النووية على الصعيد الدولي.

٩ - واستجابة لما طلبته منغوليا من زيادة تعزيز وتوطيد مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية، نظم المركز، تحت رعاية الأمم المتحدة، اجتماع فريق من الخبراء غير الحكوميين بشأن مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية، وذلك بسابورو باليابان في ٥ و ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وكان هذا الفريق مؤلفاً من خبراء من الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية ومنغوليا ومسؤولين بالحكومة المنغولية.

١٠ - وبحث الخبراء جميع القرارات والوثائق ذات الصلة. وفي أعقاب الاجتماع، اعتمد الخبراء "وثيقة سابورو"

٦ - وعقب تلقي البيان المشترك الصادر عن الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، صرحت حكومة منغوليا في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ (انظر A/55/491-S/2000/994). بما يلي:

"تعتقد حكومة منغوليا أن البيان الذي أصدرته الدول الحائزة للأسلحة النووية يمثل خطوة هامة نحو القيام، على الصعيد الدولي، بإضفاء طابع مؤسسي على مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية. وكذلك أكدت حكومة منغوليا من جديد استعدادها للتعاون مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة في تعزيز فعالية وموثوقية هذا المركز".

وبغية الإمعان في تعزيز هذه الموثوقية، اعتمد البرلمان المنغولي، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، القانون المتعلق باستيراد المخلفات الخطرة ونقلها عبر الحدود وتصديرها. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠١، صدر القانون المتعلق بالحماية والسلامة في مجال الإشعاع.

٧ - وفيما يخص الجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا السبيل، يلاحظ أن ولاية التحقق التي تضطلع بها الوكالة إزاء منغوليا قد تقرر. بموجب اتفاق الضمانات الشاملة المبرم بين الوكالة ومنغوليا، والذي دخل حيز النفاذ في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧٢. وقد اتخذت منغوليا خطوة هامة إضافية في هذا الشأن، حيث قررت أن تبرم بروتوكولا إضافيا لاتفاق الضمانات الشاملة، وقد وقع هذا البروتوكول في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وقد يُشار إلى نتائج أنشطة التفتيش، التي تقوم بها الوكالة بموجب الصكين السالفين، باعتبارها دليلاً على امتثال منغوليا لمركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية، إذا ما قررت منغوليا ذلك.

وقام الأمين العام، في اجتماعاته مع رئيس وزراء منغوليا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ ووزير خارجيتها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، بالثناء على الحكومة إزاء ما تبذله من جهود لتوطيد الديمقراطية وإصلاح الاقتصاد. وكذلك أعرب عن رأي مفاده أن مبادرة منغوليا بشأن مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية تساهم في استقرار الإقليم، وطمان زعماء منغوليا على أن المنظمة ستواصل تأييدها لهذه المبادرة. وفي اجتماع مع المدير العام لمكتب الأمم المتحدة بجنيف، في حزيران/يونيه ٢٠٠٢، أعرب رئيس جمهورية منغوليا عن رغبته في استخدام خبرة الأمم المتحدة في مجال الانتقال الاقتصادي من أجل مواصلة الإصلاحات الضرورية، وخاصة إقامة المشاريع الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم إلى جانب إصلاح الأراضي. وصرح أيضا بأن منغوليا تركز على التنمية التي تستهدف الإنسان، وكذلك على كفالة أمن المواطنين بالبلد، وأن الحكومة مهتمة باجتذاب الاستثمارات إلى صناعتي التعدين والمواصلات السلوكية واللاسلكية وبتشجيع زيادة فرص العمل.

١٥ - وفي رسالة الأمين العام المؤرخة ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ والموجهة إلى المؤتمر الذي انعقد في أولان باتار بشأن التعاون بين منغوليا والأمم المتحدة (انظر SG/SM/7938)، شدد الأمين العام على أن الوكالات المتخصصة قد اضطلعت بتنفيذ برامج للنهوض بالمرأة والحفاظة على البيئة، وأن هذه البرامج من أكثر البرامج ابتكارية في العالم. وذكر أيضا أن منغوليا قد لفتت الانتباه إلى التحديات الفريدة التي تواجه البلدان غير الساحلية بالعالم.

١٦ - وفي رسالة مؤرخة ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ (A/56/606)، قدم الممثل الدائم لمنغوليا إلى الأمين العام مذكرة من الحكومة تتعلق بالتدابير التي اتخذتها منغوليا من أجل تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الأفقية. وقد تضمنت هذه الوثيقة مجموعة واسعة النطاق من الخطوات التي اتبعتها

(انظر A/57/59) التي تتضمن النظر في مقترحات منغوليا، وعناصر صكوك دولية ملزمة قانونا تعترف بمركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية، ومميزات مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية، وعرضا لنماذج صكوك دولية. وفي إحدى التوصيات "أقر الخبراء بأن منغوليا لا تحظى حاليا بمركز دولة خالية من الأسلحة النووية معترف به دوليا أو ملزم قانونا، وأن ممثليها يجب عليهم أن يركزوا جهودهم على تحديد خيارات تسمح لمنغوليا ببلوغ هذا المركز".

١١ - وقامت منغوليا، كخطوة أولى، بالشروع في مشاورات مع الدول المجاورة في إطار استخدام وثيقة سابورو كأساس لهذه المشاورات. وينتظر المجلس اتخاذ مقرر من جانب الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين، ومع هذا، فإنه مستعد لتقديم مزيد من المساعدة بغية تشجيع هذه المبادرة الفريدة، التي تسهم في عدم انتشار الأسلحة النووية، مما يعني بالتالي تعزيز معاهدة عدم انتشار هذه الأسلحة.

١٢ - وفي بيان الاجتماع الوزاري الذي عقده المكتب التنسيق التتابع لحركة عدم الانحياز بديران بجنوب أفريقيا في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، أكد الوزراء أنهم يؤيدون مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية، وقالوا إنهم يرون أن إضفاء طابع مؤسسي على هذا المركز من شأنه أن يكون تدبيرا هاما لتعزيز نظام عدم الانتشار في تلك المنطقة.

١٣ - وفي إعلان رؤساء دول البلدان الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون، الذي صدر بسانت بيترزبرغ بالاتحاد الروسي في ٧ حزيران/يونيه، شددت الدول الأعضاء على "احترامها ومساندتها لمركز منغوليا غير النووي".

ثالثا - الجوانب غير النووية للأمن الدولي لمنغوليا

١٤ - ما فتئ الأمين العام يولي اهتماما خاصا للحوار مع قيادة منغوليا بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٣/٥٥ قاف.

١٩ - وتتضمن الفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٣٣/٥٥ قاف مجموعة متنوعة من العناصر التي من شأنها أن تكفل أمن منغوليا على الصعيد الدولي بعد إقرار مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية. ويجري النظر في الوقت الراهن، على أساس ثنائي، في الجوانب غير النووية للأمن الدولي، بما فيها الأمن الاقتصادي والتوازن الإيكولوجي. وفي الفقرة ٧ من القرار السالف الذكر، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة مواصلة تقديم المساعدة إلى منغوليا لاتخاذ التدابير اللازمة المذكورة في الفقرة ٥ من نفس القرار. وبغية معالجة الجوانب غير النووية وطرق العمل المستخدمة في تناول هذه الجوانب، نظم المجلس مشاورات عديدة مع البعثة الدائمة لمنغوليا لدى الأمم المتحدة على أساس مستمر. ونظم المركز، لذات الغرض، اجتماعات غير رسمية، حيث وجه الدعوة لهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة كيما تقوم بحضورها. وعقد أيضا مشاورات ثنائية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب منسق المساعدة الإنسانية التابعين للأمانة العامة للأمم المتحدة.

٢٠ - وقد عقد اجتماع لأحد أفرقة الأمم المتحدة الاستشارية من قبل وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح بالأمانة العامة للأمم المتحدة في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ من أجل مناقشة حالة تنفيذ الجوانب غير النووية من قرار الجمعية العامة ٣٣/٥٥ قاف. وحضرت هذا الاجتماع جهات تنسيقية بعينها لدى البرنامج الإنمائي وبرنامج البيئة وإدارة الشؤون السياسية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة والممثل الدائم لمنغوليا لدى الأمم المتحدة. وأحيلت نتائج الاجتماع إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومكتب منسق المساعدة الإنسانية.

الحكومة لتنفيذ كثير من التدابير الواردة في قرار الجمعية العامة قيد النظر. وقد أبرزت أيضا ما يواجهه البلد من تحديات هائلة، ولا سيما في المجالين الاجتماعي والاقتصادي. وثمة أمل لدى الأمين العام في أن الدول الأعضاء ستأخذ هذه المذكرة في الاعتبار، مع قيامها، في نفس الوقت، بمواصلة التعاون مع منغوليا.

١٧ - وهناك جانب هام آخر من جوانب الأمن بمنغوليا، وهو التحول الديمقراطي المستمر. ومما يسهم في إضفاء مزيد من الاستقرار على حالة الأمن بالمنطقة كلها، اطراد تحسن احتمالات الحكم الديمقراطي والشفافية والمشاركة وسيادة القانون في منغوليا. وفي هذا السياق، ستقوم الحكومة المنغولية بتنظيم المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، الذي سينعقد في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ في أولا باتار. ورحبت الجمعية العامة في قرارها ٢٦٩/٥٦ بهذا الاقتراح. ويحيي الأمين العام حكومة منغوليا وشعبها إزاء هذه المبادرة.

١٨ - ومن المتوقع أن يشارك في هذا المؤتمر ما يزيد على مائة من البلدان، وذلك على صعيد رؤساء الدول أو الحكومات أو وزراء الخارجية بالكثير منها، إلى جانب ممثلي المجتمع المدني والأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية. وسوف يسهم حضور المؤتمر على مستوى رفيع في توفير مزيد من الثقة والأمل في المنطقة، فضلا عن المساعدة في تهيئة إمكانات أوسع نطاقا للديمقراطية على الصعيد العالمي. وقد يؤدي المؤتمر أيضا إلى تشجيع المضي في الاستثمارات الأجنبية والمساعدات الدولية، التي ستعمل بدورها على تحسين احتمالات تحقيق الأمن الاقتصادي بمنغوليا. وتضطلع إدارة الشؤون السياسية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة والبرنامج الإنمائي، على نحو نشط، بمساعدة حكومة منغوليا في تنظيم هذا المؤتمر.

نظما إيكولوجية في غاية الهشاشة، وأن جغرافية هذا البلد ونطاقه الاقتصادي المحدود يلعبان دورا هاما في تحديد مدى ضعفه. وارتفاع معدل رقعة الأرض بالنسبة لعدد السكان يؤدي إلى مشكلة إضافية تتعلق بالبعد الداخلي، وهذه المشكلة تعوق كثيرا من الأنشطة الاقتصادية، كما أنها تعوق توفير الخدمات الاجتماعية. ومنغوليا بعيدة أيضا عن الأسواق العالمية، وهي تتحمل تكلفة مرتفعة نسبيا فيما يتصل بالشحن والتأمين المتعلقين بوارداتها وصادراتها^(١).

واقتصاد البلد يعتمد على عدد في غاية المحدودية من الأسواق الدولية، وهو يستند إلى إنتاج وتصدير عدد ضئيل من السلع الأساسية، وتجهز هذه السلع بالخارج في غالبية الأمر^(٢). وتربية الماشية تشكل أساسا لاقتصاد منغوليا، وفي حالة إدخال تغييرات هيكلية فيما يتصل بهذه الصناعة على الصعيد الاقتصادي من منطلق الاستجابة للعلومة، فإن سكان منغوليا سيتأثرون بشكل بعيد المدى من الناحيتين الاقتصادية والثقافية. وفي نهاية المطاف، تعاني منغوليا من انخفاض معدل النمو ومن شدة تقلبات الإنتاج والنتائج المحلي الإجمالي.

٢٥ - وأشارت بعثة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتالي، إلى أنه ينبغي للدراسة المتعلقة بالضعف الاقتصادي أن تركز على التحديات الإنمائية التي تتمثل في الانتقال من اقتصاد سوقي ذي تخطيط مركزي؛ وضرورة الاندماج في الاقتصاد العالمي الذي يستند إلى المعارف ويتسم بالتشابك؛ والحاجة إلى تقليل اعتماد منغوليا على المساعدة الإنمائية الرسمية؛ وحثمية التكيف مع التطورات الإقليمية السريعة التغير؛ وتشجيع تعاون منغوليا مع جيرانها.

٢٦ - ومن الواجب على الدراسة الخاصة بالضعف البيئي أن تركز على التحديات التي تفرضها آثار تغير المناخ، وأنماط الإنتاج والتصرف التي تتسم بعدم الاستدامة على الصعيد البيئي، والإفراط في الرعي وتدهور التربة^(٣)، والكوارث الطبيعية^(٤)، والقضايا العابرة للحدود.

٢١ - وفي أعقاب هذا الاجتماع، طُلب إلى كل هيئة أن توفر معلومات بشأن أنشطتها المتصلة بتنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٣/٥٥ قاف كيما تُدرج في هذا التقرير. وطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يضطلع بدور المنسق في تجميع المدخلات المقدمة من كل هيئة فيما يتصل بإعداد الجوانب غير النووية من التقرير. وعُقد اجتماعان لهذا الغرض. ويرد أدناه وصف للأنشطة ذات الصلة التي قامت بها هيئات الأمم المتحدة المختلفة.

٢٢ - واستجابة لطلب من حكومة منغوليا، قامت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بدعم من منسق الأمم المتحدة المقيم ومكتب البرنامج الإنمائي في أولان باتار، بعثة لتحديد النطاق في الفترة من ٢ إلى ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٢. وتمثل هدف هذه البعثة في رسم عملية استحداث الدراسات المقترحة بشأن الضعف الاقتصادي والبيئي. وكذلك في عرض مضمونها المحتمل. وأجرت البعثة مشاورات مستفيضة مع المسؤولين والخبراء بالحكومة المنغولية، وأيضا مع مكتب منسق الأمم المتحدة المقيم/الممثل المقيم للبرنامج الإنمائي في أولان باتار، حيث يضطلع بتنسيق الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمساندة استحداث الدراسات.

٢٣ - وخلصت بعثة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية إلى نتيجة مفادها أنه توجد بالفعل كمية كبيرة من البيانات المتوفرة على نحو ميسر، بالإضافة إلى دراسات رفيعة النوعية بشأن منغوليا، مما يتضمن ما سبق القيام به بمساعدة البرنامج الإنمائي، في إطار تحديد مفهوم الأمن الإنساني في منغوليا. ومن هذه الناحية، ومع الاقتصار على حد أدنى من البحث الإضافي، يبدو أن إعداد هذه الدراسات أمر ممكن تماما.

٢٤ - وبحث البعثة حالة البلد بالفعل، مع إيلاء اهتمام خاص لما يوجد في ميدان التنمية من عقبات ونواح من نواحي الضعف، ولاحظت أن منغوليا بلد ساحلي يضم

المعني بالتنمية الاقتصادية والأمن، المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٢، ومتابعة هذا المؤتمر.

٣٠ - وترى البعثة أن من الأهمية بمكان أن تراعي هذه السياسة أفضل الأصول المتوفرة لدى منغوليا، وهو الموارد البشرية التي لا تزال تحظى بمستوى بالغ الارتفاع من الإلمام بالقراءة والكتابة والتعليم الشامل. وقد تختار منغوليا التماس فرص النمو، بشكل مطرد، وذلك بالانضمام إلى الجانب الأعلى قيمة لعملية التصنيع العالمية، حيث يُجزّل العطاء للمعارف والمهارات. والميزات، التي تكمن في حيازة قوة عاملة تنسم بالتعلم والمهارة والتواجد في موقع استراتيجي داخل نفس المنطقة الزمنية التي تضم الاقتصادات الآسيوية الرائدة مع استباق أسواق الخدمات الرئيسية في نصف الكرة الغربي بفترة تتراوح بين ١٠ و ١٣ ساعة، قد تساعد على تحويل منغوليا إلى بلد منتج للسلع والمواد المتعلقة بالمعارف، وهي منتجات قيمة وإن كانت "عديمة الوزن"، ومن الممكن تسويقها ونقلها عبر شبكة "إنترنت".

٣١ - ومن شأن الاضطلاع بسياسة من سياسات النمو الاقتصادي الطويل الأجل، مع مساندتها بتوافق في الآراء على الصعيد الوطني، أن يشكل إطارا سليما للحوار مع المانحين والمستثمرين الخاصين (المحليين والأجانب). والقيام بصفة خاصة بوضع المساعدة الإنمائية الرسمية داخل إطار سياسة من هذا القبيل وكذلك داخل إطار يتعلق بإدارة هذه المساعدة على نحو واضح وفعال وناجع قد يمثل قطع شوط طويل نحو كفالة تلك المستويات اللازمة من المساعدة المالية المقدمة لمنغوليا.

٣٢ - وينبغي إجراء أي عمل مستقبلي بشأن دراسة ضعف منغوليا بأسلوب قائم على المشاركة يتضمن تجميع تلك الذخيرة من التجارب والمعارف الموجودة داخل البلد ذاته. وعلى أساس نتائج البعثة، قد ترغب حكومة منغوليا في

٢٧ - واستنتجت البعثة أنه ينبغي توجيه النصح لحكومة منغوليا كيما تبت في أمر السياق الذي سيضطلع فيه بالعمل مستقبلا بشأن ضعف منغوليا. ومن الواجب أن يتمثل المعيار اللازم في الفرصة التي ستهياً لتقليل الضعف إلى أدنى حد و/أو زيادة المقاومة والمرونة إزاء عوامل المخاطرة.

٢٨ - ومن الخيارات المتاحة أمام منغوليا، قيامها بإجراء دراسة لما يكتنفها من ضعف في سياق توضيح مركزها في المجتمع الدولي، أو إعادة تحديد هذا المركز، ولا سيما إزاء المانحين، وذلك في محاولة للإبقاء على تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية أو زيادتها، إلى جانب كفالة الوصول إلى سائر المزايا الاقتصادية. وتمثل منغوليا حالة من الحالات التي تُعد موضع خلاف فيما يتعلق بفئة البلدان الأقل نمواً. وهي موضع خلاف أيضاً من حيث تعريف البلدان الصغيرة. ومع هذا، وفي ضوء الأنماط الحالية لإنتاج منغوليا وصادراتها ومستويات المساعدة الإنمائية الرسمية، التي تعد بالفعل من المستويات المرتفعة، ينبغي أن يسبق تقصي هذا الخيار الاضطلاع بحساب دقيق للفوائد المتوخاة.

٢٩ - ومن رأي البعثة أن ضعف منغوليا يكمن أساساً في اعتمادها على إنتاج وتصدير عدد ضئيل من السلع من خلال بلدان المرور العابر. وسوف تؤدي زيادة التوسع في هذا الإنتاج إلى إطراد طلب منغوليا فيما يتصل بالطاقة والضغط على البيئة الطبيعية. ومع تحرك فرص تكوين الثروات بالعالم بعيداً عن البلدان التي تنتج وتصدر المواد الخام، فإن استمرارية هذا النمط من الأنشطة الاقتصادية قد لا يكفل الاستدامة البيئية أو ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي. ومن ثم، فإنه يمكن لمنغوليا، إذا جنحت نحو اختيار آخر، أن تجري الدراسة المتعلقة بضعفها في سياق استحداث سياسة اقتصادية طويلة الأجل لدعم الأمن الوطني. وثمة توفير لمثل هذا السياق من جانب المؤتمر الوطني

٣٥ - وفي ضوء ما يسود منغوليا من حالة بيئية فريدة، ركز برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تدهور التربة والتصحر. وقد قدم دعم فني ومالي من أجل إعداد منشور بحثي تحت عنوان "إنذار عالمي: العواصف الغبارية والرملية بالمناطق الجافة في العالم"، مما يتضمن دراسات حالات فردية سبق تقديمها من منغوليا وشمال شرق آسيا أثناء انعقاد المؤتمر الخامس للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر وبخاصة في أفريقيا، حيث انعقد هذا المؤتمر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. وثمة اقتراح بشأن مرفق البيئة العالمية يجري وضعه، في الوقت الراهن، بالتعاون مع اتفاقية مكافحة التصحر واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في مجال "منع ومكافحة العواصف الغبارية والرملية في شمال شرق آسيا"، في إطار دعم وتعاون نشطين من حكومي منغوليا والصين.

٣٦ - ومن حيث جهود بناء القدرات، نُظمت حلقة تدريبية استشارية وطنية لمدة يومين بشأن مشروع التقرير الأول المتعلق بحالة البيئة في منغوليا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، في إطار التعاون مع وزارة الطبيعة والبيئة. وتقرير حالة البيئة هذا يشكل تقييما شاملا للبيئة ويجري إكماله بمساعدة خبراء من منغوليا. ووفرت كذلك مساعدة تقنية لوحدة الأوزون الوطنية بمنغوليا من أجل العمل على تشجيع أعمال التوعية والتنفيذ. فيما يخص بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفذة لطبقة الأوزون الصادر في أيار/مايو ٢٠٠١ وخلال عام ٢٠٠٢، ستكون هناك أهمية خاصة للتعاون مع المشاريع الإنمائية الرامية إلى حشد الموارد المقدمة من مرفق البيئة العالمية، وذلك في ضوء التركيز الذي يجري توجيهه نحو تدهور التربة والتصحر من قبل المرفق. وثمة مجالات أخرى للتعاون المحتمل يجري استكشافها في وقتنا

وضع حد زمني للأحداث التي قد تؤدي في سياق بعينه إلى الاضطلاع بدراسة متعمقة لضعف منغوليا على الصعيدين الاقتصادي والبيئي. وتعاون المنظمات الدولية والمناخين أمر مرغوب فيه، وسوف يتعين تنسيقه من خلال مكتب منسق الأمم المتحدة المقيم في أولان باتار.

٣٣ - وفيما يخص مكتب منسق الشؤون الإنسانية، كان هناك اضطلاع بجهد كبير من خلال قيام المكتب بتنسيق الاستجابة الدولية لكارثتين شتويتين متعاقبتين يطلق عليهما اسم "dzud" لتعبئة مجتمع المناخين. ومنذ بداية الأزمة، استجابت البلدان المانحة والمنظمات الدولية بسخاء للمناشدات الدولية، حيث أسهمت بـ ٢٥,٣ مليون دولار، مما يتضمن ٢,٧٥ مليون دولار منقولة من خلال وكالات الأمم المتحدة. وتمثل الهدف الأساسي للجهود الإنمائية في الحد من ضعف رعاة الماشية (٣٠ في المائة من السكان)؛ ومنع سوء التغذية ولا سيما فيما بين الأطفال والنساء الحوامل؛ وتوفير الدعم اللازم للقطاع الصحي؛ وتحسين التأهب للكوارث.

٣٤ - وفيما يتصل بالبيئة، ما فتئ برنامج الأمم المتحدة للبيئة يعمل على نحو وثيق مع حكومة منغوليا عن طريق مكتبه الإقليمي في بانكوك، وعن طريق مقره أيضا. وقد وفرت المساعدة من خلال مؤتمرات من قبيل المحفل الوطني المعني بمكافحة التصحر وتعزيز التنفيذ التآزري للاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف والمترابطة، الذي عُقد في حزيران/يونيه ٢٠٠١، والاجتماع السابع لكبار المسؤولين بشأن التعاون البيئي في شمال شرق آسيا، الذي عُقد ببيجنغ في تموز/يوليه ٢٠٠١، وثمة عرض، إلى جانب ذلك، لتقديم الدعم للاجتماع المقبل في عام ٢٠٠٢ الذي ستستضيفه منغوليا.

هذا، وهي تتضمن إدارة الموارد الطبيعية وبناء القدرات في الحواشي
حقن قانون البيئة.

(١) تشير تقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
(الأونكتاد) إلى أن مدفوعات الشحن والتأمين المتعلقة
بالواردات تعادل ٦,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

(٢) تشير التقديرات كذلك، على سبيل المثال، إلى أن نسبة ٧٠ في
المائة من صادرات منغوليا الرئيسية، وهي جلود المواشي
المذبوغة وغير المذبوغة، إلى جانب ٥٠ في المائة من صادرات
الكشمير والصوف، توجه إلى الخارج بعد الاضطلاع بمحد أدنى
من التجهيزات.

(٣) إن أراضي منغوليا غير صالحة للزراعة في غالبيتها، وتغطي
الصحراء ما نسبته ٤٠ في المائة منها، كما أنها معرضة للتصحّر
بنسبة ٩٠ في المائة.

(٤) اكتسحت حالات الجفاف الأخيرة (المسماة dzuds)، والتي
تلتها فصول شتاء قاسية، ملايين المواشي.

رابعاً - خاتمة

٣٧ - كما سبق القول، حظي مركز منغوليا كدولة خالية
من الأسلحة النووية، إلى جانب سائر جهودها الرامية إلى
تعزيز أمنها الدولي، بدعم دولي واسع النطاق. وفي هذا
الصدد، قدمت الأمم المتحدة مساعدتها لمنغوليا من أجل
تشجيع أمنها على الصعيد الدولي ومركزها كدولة خالية
من الأسلحة النووية. ومن المأمول فيه لدى الأمين العام أن
تؤدي الضمانات الأمنية المقدمة من الدول الخمس الحائزة
للأسلحة النووية و "وثيقة سابورو" إلى الإسهام بشكل
كبير في توطيد وتعزيز مركز منغوليا كدولة خالية من
الأسلحة النووية على الصعيد الدولي. وحيثما اقتضى
الأمر، تواصل الأمم المتحدة مساعدة منغوليا في تأمين
فعاليتها مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية مع
الاعتراف بهذا المركز دولياً. وفي هذا السياق، أبلغت
حكومة منغوليا إدارة شؤون نزع السلاح أنها قد عرضت،
في شباط/فبراير ٢٠٠٢، على جارتها المباشرتين مشروع
وثيقة عنوانها "العناصر الأساسية للمعاهدة المبرمة بين
منغوليا وجمهورية الصين الشعبية والاتحاد الروسي بشأن
مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية".
والشروع في دراستين عن "الضعف الاقتصادي"
و "الضعف البيئي" سيساعد في معالجة الجوانب غير
النووية للأمن الدولي وتنمية أنشطة منظومة الأمم المتحدة
بكاملها في منغوليا. ويتطلع الأمين العام إلى مشاهدة نتائج
هاتين الدراستين اللتين ستساهمان في تناول أمن منغوليا
الدولي، مما سبق وصفه في قرار الجمعية العامة
٣٣/٥٥ قاف.